سد النهضة:

السودان وإثيوبيا – مسار علاقات البلدين على ضوء القضية

أ. متوكل دقاش

باحث – مختص في الشؤون الإفريقية
جامعة البحر الأحمر – السودان

أولاً: توطئة:

أباي (النهر الأب)؛ هكذا يطلق الإثيوبيون على نهر النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا[1]، وهو مع ما له من رمزية المقدس لدى الإثيوبيين، وما له من أهمية قصوى في مشاريع الدولة الإثيوبية التنموية وسياستها الاقتصادية، يحظى بالمكانة والأهمية نفسها بالنسبة لبلدين مجاورَين لإثيوبيا، هما السودان ومصر.

(١) ألان مورهيد، ١٩٦٩، النيل الأزرق، ترجمة إبراهيم عباس أبو الريش، دار الثقافة- بيروت، ص٢٠.

ومن ثم كانت ولا تزال كل مناقشات ومناوشات هذه الدول الثلاثة بشأنه تاريخياً، تتعلق بالمصالح الاقتصادية والوجودية بالنسبة إلى إثيوبيا وهاتين الدولتين، باعتبار اعتماد السودان ومصر عليه في تأمين مياه الشرب والري الزراعي بشكل كبير، وعليه ظل هذا النهر تاريخياً ذا مكانة خاصة لدى شعوب إثيوبيا، وكذلك لدى شعبَي السودان ومصر المجاورَين لهم.

أعلنت إثيوبيا في فبراير ٢٠١١م عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق، يُعرف بسد هيداسي، على بعد ٢٠-٤٠ كلم من الحدود السودانية، بسعة تخزينية تُقدّر بحوالي ١٦,٥ مليار متر مكعب، أُسند إلى شركة سالليني الإيطالية بالأمر المباشر، وأُطلق عليه «مشروع إكس»، وسرعان ما تغير الاسم إلى «سد الألفية الكبير»، ووُضع حجر الأساس في الثاني من أبريل ٢٠١١م، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في الشهر نفسه ليصبح «سد النهضة الإثيوبي الكبير»، وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسة التي اقترحتها دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي[1].

وضع رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق ميليس زيناوي حجر الأساس لمشروع بناء سد على هذا النهر الدولي الذي يصب في السودان ومصر، ومن يومها لم تتوقف التجاذبات في المنطقة، لأسباب تتعلق بالجوانب الفنية للسد، وكثرت المقاربات بين الدول الثلاث، والشركات الاستشارية الفنية التي لعبت دور الخبير في المفاوضات والمناقشات، هذا، بعد أن تحول مشروع السد إلى قضية أساسية في أجندة دول المنطقة والقارة والعالم كله، وبعد أن قامت إثيوبيا بملء السد عبر إجراء أحادي تسبب في الكثير من الانزعاج لدولتَي المصب، خاصة للسودان بعدما أدى إلى خروج كثير من محطات المياه السودانية من الخدمة، بسبب نقص المعلومات المتبادلة مع الجانب الإثيوبي حول السد، لتصبح علاقات البلدان الثلاثة، والبلدين- السودان وإثيوبيا- على محكٍّ حقيقي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتميز العلاقات السودانية الإثيوبية حالياً بالتوتر والحساسية الشديدة، ويعتبر عدم تفاهم الدولتين بشأن سد النهضة أحد أكثر العوامل التي تساهم في رفع مستوى هذه الحساسية (إضافة لمسألة الحدود)، من هنا يأتي التساؤل: إلى أي مدى تستطيع الدولتان، المثقلتان بظروف داخلية بالغة التعقيد، حل الإشكالات المتعلقة بالسد، عبر مقاربات موضوعية ومقبولة للطرفين؟

ثالثاً أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور مشروع سد النهضة في تشكيل ديناميات العلاقات (السودانية الإثيوبية).

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- التعريف بسد النهضة، والتحولات السياسية في إثيوبيا.

٢- توضيح الموقف السوداني الرسمي منذ إطلاق فكرة المشروع، والمتغيرات السياسية التي كانت تشكل هذا الموقف.

٣- توضيح الرواية السودانية الفنية غير الرسمية، وحجم المصالح، وطبيعة المخاوف، المتعلقة ببناء سد النهضة.

٤- توضيح كيفية تأثير قضايا أخرى على المشهد العام للعلاقات السودانية الإثيوبية، وقضية الحدود.

خامساً: فروض الدراسة:

تختبر الدراسة الفرض الآتي: تأثير قضية سد النهضة على العلاقات (السودانية الإثيوبية)

(١) زينب محمد صالح، ٢٠٢٠، سد النهضة: هل يعود بالفائدة على السودان؟. بي بي سي. تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٧/١٦م. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54769977

الراهنة، وتأثير قضايا متداخلة أخرى كقضية الحدود. ومن ثم تعمل الدراسة على كشف طبيعة الموقف السوداني من بناء السد، وما طرأ على هذا الموقف من تبدلات وتحولات.

سادساً: منهج الدراسة:

منهج وصفي تحليلي، بالاعتماد على رصد البيانات المتوفرة وتحليلها.

سابعاً: الإطار الموضوعي والزمني:

الحديث عن مشروع سد النهضة تتشابك فيه عوامل الزمان والمكان، ومن ثم فإن الإطار المكاني هو منطقة القرن الإفريقي، بالإضافة إلى منطقة حوض النيل، محكوماً بإطار زماني يمتد من العام ١٩٠٢-٢٠٢٠م.

ثامناً: هيكل الدراسة:

لتوضيح كيفية بروز الإشكالات بين السودان وإثيوبيا حول سد النهضة، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور، أولها: سد النهضة والتحولات السياسية في إثيوبيا، ثانيها: موقف السودان والدول والمنظمات المعنية من سد النهضة، ثالثها: مسار العلاقات بين السودان وإثيوبيا، ثم في الختام: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: سد النهضة والتحولات السياسية في إثيوبيا:

يقع هذا السد الضخم، الذي يُطلق عليه أيضاً «سد الألفية»، في إقليم بني شنقول بإثيوبيا، ويبعد ٢٠-٤٠ كلم من السودان، ويبلغ ارتفاعه ١٤٥ متراً، وطوله ١٨٠٠ متر، بسعة تخزينية تفوق ٨٥ مليار متر مكعب (ضعف جملة مياه النيل الأزرق في عام كامل).

وبحسب الرأي الإثيوبي الرسمي؛ سوف ينتج سد النهضة مقدار ٦٠٠٠ ميجاواط من الكهرباء كطاقة مركبة في جسم السد (بما يعني أن معدل الإنتاج الفعلي سوف يكون أقل من هذا بكثير، ربما يصل إلى النصف).

وتبلغ كلفة بنائه ٥ مليارات دولار أمريكي، استُقطع أغلبها من مرتبات الشعب الإثيوبي، دون الاعتماد على القروض الخارجية والديون، وهي سياسة لها مراميها ومقاصدها بالنسبة للحكومة الإثيوبية، التي تحولت قيادتها من ائتلاف الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية، التي أطاحت بحكومة مانغستو في ١٩٩١م، إلى حزب الازدهار المؤسس حديثاً على يد رئيس الوزراء الحالي «أبي أحمد».

بدأت إثيوبيا في بناء السد في مرتفعاتها الشمالية، حيث يتدفق ٨٥٪ من مياه النيل، في عام ٢٠١١م، ومن يومها بدأ الترويج داخلياً بأن بناء السد هو أقوى ملامح النهضة الإثيوبية الحديثة، وتأكيد أنه أهم مشروع وطني يستطيع جمع الشعب حوله، ويضمن وحدة الإثيوبيين، المهترئة بفعل الانقسامات الإثنية.

ومع حقيقة اعتماد الحكومة الفيدرالية التي قادها هايلي مريام ديسالين، عقب وفاة سلفه ميليس زيناوي، على المساهمة الشعبية لتمويل بناء السد، فإن هذا تماشى مع سياسة موجهة، تتمثل في فتح الحكومة لباب التبرع والمساهمة الداخلية، لإعطاء المشروع رمزية خاصة وسط القوميات الإثيوبية، وهي سياسة استمرت مع كل الشخصيات الثلاث التي تقلدت منصب رئيس الوزراء في إثيوبيا، حتى أبي أحمد الذي قُلّد المنصب بعد سنواتٍ من الاضطرابات المستمرة في البلاد بفعل احتجاجات شعب الأورومو الذي ينتمي إليه[1].

لكن الأهم في الموضوع أن طريقة تعامل حكومة أبي أحمد مع السد رسمت سردية خطرة حول السد، أقرب إلى الشعبوية، في ظل رفضه القاطع هو وحكومته لأي تفاهم بشأن قلق الدول

(١) سهير محمود الشربيني، ٢٠١٩، قومية الأورومو الإسلامية، والصراع من أجل الانفصال عن إثيوبيا: جدلية الدولة والقبيلة. مركز الدراسات الإفريقية، الرابط: https://www.futureconcepts-lb.com/?p=139

المجاورة ومخاوفها بشـــأن الأمور الفنية للسد، أو حتى تبعات المـــلء في أوقات الجفاف، وغيرها من الأمور المهمة.

قام رئيس الوزراء أبي أحمد في شـــهوره الأولى بإعادة بناء الثقة بيـــن الفرقاء الوطنيين حين أفرج عن المعتقلين السياســـيين، وإعفـــاء قادة الحركات المســـلحة من التهم التي كانـــت تلاحقهم، وحثهم على العـــودة إلى العمل من الداخل، ووعد بكثير من الإصلاحات في النظام السياسي، وكذلك بالتوصل إلى اتفاق سلام تاريخي مع إريتريا ورئيسها أسياس أفورقي.

بدَا بعد كل تلك السياسات أن أبي أحمد يمضي نحو بناء تجربة رائدة، وأن إثيوبيا أو كل إفريقيا على موعد مع ولادة أيقونة سياســـية رشـــيدة، ولا سيما بعد تدخله الســـلس في الموقف الداخلي السوداني شديد التعقيد، وطرحه مبادرة تكللت بالنجاح وأدت إلى تقسيم السلطة بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العســـكري، وكذلك تعامله المرن مع ملف سد النهضة، وهي أشـــياء جعلته يفوز بجائزة نوبل للسلام دون منافسةٍ قوية تُذكر.

ولكن بعد مضـــي زمن ليس بكثير؛ برزت ملفاتٌ وقضايا شائكة أظهرت صورة مختلفة للزعيم الشاب، ومثّلت اختبارات حقيقية لتجربته الناشئة، واستكشاف ما إذا كان صادقاً في معظم السياسات التي انتهجها أم أنهـــا كانت مجرد تكتيـــكات، قصد بها أبي أحمد الصعود والتمكن والتحكم فـــي قواعد اللعبة، حيث بدَا كما لو كان متذمراً من مساحة الديمقراطية التي وعد بها خصومه السياسيين، وغير مرن في التعامل مع مشكلات ملف ســـد النهضة، وكذلك غير منفتح علـــى المقاربـــات التي يضعها معارضـــوه بعد أزمة تأجيل الانتخابات، فزج ببعضهم في السجن (جوهر محمد)، وشن حرباً ضروساً على حلفائه القدامي في جبهة تحرير شعب التيغراي.

والأهم بالنسبة لنا هنا قضية السد، التي يعمل أبي أحمد من خلالها على لملمة شتات الداخل، لكنه يبدو مشتطاً في ذلك، بدرجة جعلت مواقف إثيوبيا التفاوضية أقرب إلى الشعبوية المتطرفة التي لا تأبه بالآخرين، والتي ترفض التعامل مع السودان ومصر، حتى على مستوى المطالب والمخاوف الموضوعية، كتبادل المعلومات الفنية بشأن السد، أو التوصل إلى اتفاق ملزم لنسب الملء في سنوات الجفاف.

تُحيلنا هذه الســـردية إلى حقيقةٍ مخيفة، وهي حقيقة تحوّل بناء الســـد لمشروع سياسي أكثر من كونه مشروعاً تنموياً، وهي مسألة صادمة للإثيوبيين أولاً، ومن بعدهـــا للدول المجـــاورة، وهي صادمة للإثيوبيين لأنهم يودّون التنعم بمياه النيل الذي ينبع من دولتهم، من خـــلال توظيفها في توليد أو توفير الطاقة التي تزيد من حجم الاستثمارات والمشاريع التنموية، وتضمن تطوير البنية التحتية لدولة مكتظة ســـكانياً، دون تأخيـــر أو تراجع يتعلـــق بمتحولات السياسة الداخلية أو الخارجية. وكذلك إبعاد السد عن لعبة التوازنات السياســـية وصراع السلطة، وما يتبع ذلك من أســـاليب دعائية يتم فيها اســـتخدام مشروع السد لتحقيق مكاسب سياسية. وبالتالي قد يكون المواطن الإثيوبي أكثر تسامحاً من حكومته مع مخاوف دولتَي المصب، ومتفهماً لمطالبهما بشـــأن القواعد التشغيلية وغيرها من الأمور الخلافية، بما أن هذه التفاهمات ليســـت بغرض إيقاف عملية بناء السد من الأســـاس، وإنما في إطار ضمان مصالح الجميع وحقوقهم، أي «الفائدة والمصلحة العامة»[1].

المحور الثاني: موقف السودان والدول والمنظمات المعنية من سد النهضة:

أ - موقف دول الإقليم وحوض النيل من بناء السد:

بعد الشـــروع في بناء الســـد، أو التوافق بشأن إعلان المبادئ بين الدول الثلاث (السودان، إثيوبيا،

(١) متوكل دقاش، ٢٠٢٠، آبي أحمد تجربة على مفترق طرق. على الرابط: https://m.facebook.com/story.php

ومصر)، لاقى مقترح بناء السد الكبير الواقع على ضفاف النيل الأزرق مباركة معظم أو جميع دول حوض النيل، وفي ظل التوافق الإقليمي على إعلان المبادئ المتعلقة ببناء السد، بمجرد تقديمه كمشروع تنموي، وحققت حكومة زيناوي (رئيس الوزراء السابق) وقتها مكسباً كبيراً، وقطعت شوطاً طويلاً نحو بناء السد الحلم بالنسبة للشعب الإثيوبي[1].

إن الأمر في الأساس يتعلق بالتوجه الاقتصادي السياسي الجديد في إفريقيا، الذي ينسجم مع سياسات التكامل الاقتصادي، ومن ثم يتماشى مع مبدأ تقديم المصالح الجماعية للشعوب والدول الإفريقية، عطفاً على الجهود التعاونية القديمة بين دول حوض النيل، التي تحتكم إلى عدة اتفاقات تنظم العلاقات فيما يخص مياهه، ومسألة بناء الإنشاءات فيه من عدمه. ولولا الإشكالات التي ظهرت لاحقاً برفض إثيوبيا لأي تدخل أو رأي فني ملزم لها في بناء المشروع وتشغيله؛ لكان التوافق هو ديدن المناقشات المتعلقة بالمشاريع التنموية في دول حوض النيل، ولربما أصبح سد النهضة منطلقاً للتكامل الاقتصادي الجاد بين الدول الإفريقية، وليس فقط دول حوض النيل، وهي المقاربة التي بدأت تبتعد رويداً رويداً، بعد كل لقاء يُخفق فيه الأطراف المعنيون بمناقشة ملف السد.

ب - الموقف القاري: منظمة الاتحاد الإفريقي:

يتسم موقف الاتحاد الإفريقي في هذه القضية بالتعقيد الشديد، بسبب وجود مقرّه على أرض أحد الأطراف الأساسيين في القضية (إثيوبيا)، خاصةً مع تلميح البعض إلى حجم التأثير الذي تخلقه ضغوط أديس أبابا على الاتحاد الإفريقي بحكم وجوده على أرضها.

وكان موقف الاتحاد الإفريقي منذ البداية منسجماً مع ما وُضع له من أهداف، وهو تثمينه للجهود والمشاريع الإفريقية التنموية، ومن ثم رحّب بإطلاق مشروع السد باعتبار توافق الدول الثلاث على إعلان المبادئ.

وبعد ظهور الانتكاسات والردة عن كثير مما تم التوافق عليه بين الدول الثلاث، وبروز الخلافات الحادة بين الدول الموقعة على إعلان المبادئ، قدّم الاتحاد الإفريقي مقترحاً، بأن يؤدي دوراً في تقريب وجهات النظر بين المتفاوضين، بناءً على عدم رغبة الاتحاد الإفريقي في تدويل القضايا الإفريقية، لما في ذلك من تقليصٍ لدوره ووظيفته، فالاتحاد مؤسس لتحقيق المصالح الإفريقية وحل الإشكالات الإفريقية، وعلى الرغم من سماح الدول الثلاث للاتحاد بإضافة الخبراء الخاصين به، فإن إثيوبيا ومصر حصرتَا هذه المساهمة في تقديم الخبراء للمشورة فقط، وهو ما اعترضت عليه السودان مؤخراً، حيث طالبت بضمان دور أكبر لهؤلاء الخبراء.

ج - الموقف الدولي:

منذ بدأ مشروع السد، وبداية الاختلاف بشأنه، بدَا أن القضية قريبة من التدويل، وتناولته الدوائر والمؤسسات السياسية الرسمية في الدول العظمى بمنظور مختلف، لكنه لا يبتعد عن إطار التحالفات والتقاربات السياسية بين بلدٍ وآخر، على الرغم من صورة الحياد التي تُصدّر للرأي العام. وقامت القوى الدولية بالخوض الصريح في أمر السد أحياناً، وغير الصريح أحياناً أخرى، عبر المنظمات ومجموعات الضغط، في محاولةٍ منها لتدعيم مواقف معيّنة، أو العكس.

- الأمم المتحدة:

قدمت منظمة الأمم المتحدة جملة من النصائح غير الملزمة للطرفَين، كان أبرزها دعواتها المتكررة بضرورة الأخذ أو الالتزام بإعلان المبادئ الموقّع

(١) راجع: تفاصيل إعلان المبادئ، على الرابط: https://www.sis.gov.eg/Story/148329?lang=ar

بيـــن الدول الثـــلاث، وعقد مجلس الأمن جلســـتَي إحاطة لبحث قضية السد، الأولى في يونيو ٢٠٢٠م، والثانية في يوليو ٢٠٢١م.

ودعا بارفيـــه أونانغا-أنيانغا، المبعوث الخاص للأميـــن العـــام لمنطقـــة القرن الإفريقـــي، جميع الأطـــراف إلى «التعامـــل مع الأمر بطريقـــة بنّاءة، وتجنّب أي تصريحات من شأنها أن تزيد التوتر»[١].

- الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر العلاقات الإثيوبية الأمريكية من العلاقات المعقدة، وقد شهدت تقلبات كبيرة بسبب التحولات السياسية التي شـــهدتها إثيوبيا خلال ثلاثين عاماً ونيف، ولم تتعاف العلاقة بين البلدين إلا بســـقوط النظام الشـــيوعي فـــي أديس أبابا ســـنة ١٩٩١م، وســـيطرة تحالف الجبهـــة الثوريـــة الديمقراطية لشـــعوب إثيوبيا، الذي حكم إثيوبيـــا حتى ٢٠١٨م بقيادة جبهة تحرير شعب تيغراي، وبمباركة أمريكية؛ حيث أشرف مســـاعد الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية آنذاك هيرمان كوهين على خطة استقلال إريتريا، وتسليم السلطة في إثيوبيا للتحالف.

وخلال ٢٧ عامـــاً من حكـــم التحالف؛ تمكنت إثيوبيا من نسج علاقة براغماتية مبنية على المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة، لكنها خالية من الود والحميمية كما وصفتها الإيكونوميست[٢].

وشـــهدت فترة إطلاق مشروع ســـد النهضة، والمفاوضات الجارية بشـــأنه، ولاية ثلاثة رؤســـاء وحكومـــات مختلفـــة للولايات المتحـــدة الأمريكية (بـــاراك أوباما، دونالد ترامب، جو بايدن)، وهو أمر له تأثيره في الملف بشـــكلٍ كبيـــر، باعتبار اختلاف السياسات الخارجية لكل رئيس وحكومته.

عمل باراك أوباما على تمتين العلاقات الإثيوبية الأمريكية، كإســـتراتيجية لضمان استمرار تحالف الدولتين فـــي محاربة الإرهاب بالقـــرن الإفريقي، وبالتالي عُرف عنه تسامحه مع سياسات أديس أبابا طوال فترتَيه الرئاسيتَين.

وجاءت سياســـات دونالد ترامب تجاه إثيوبيا مختلفـــة، فقد دخلت الولايـــات المتحدة معترك الخوض في قضية الســـد، وحاولت التوســـط أو تقريـــب وجهات النظـــر- كما أســـمته، بدعوتها للأطراف الثلاث للتباحث في واشنطن، في جلسة شهدت انســـحاب إثيوبيا، التي لمّحت إلى موقف أمريكا المساند لمصر. وشهدت الفترات اللاحقة تصريحات خطيرة للرئيس ترامب انعكســـت على علاقـــة الدولتَين، بعد أن ألمح إلى إمكانية توجيه مصر لضربة وتدمير الســـد، وهو ما عُدّ رســـائل ضمنية تعني وقـــوف الولايـــات المتحدة بجانب مصر في أي خطوة تُقدم عليها، بما فيها الحرب، فأعلنت إثيوبيا اعتراضها على تصريحات ترامب. ويعتقد البعض أن الأمـــر يعود إلى موقف ترامب من عقـــدة متأصلة في بنية علاقـــة الجمهوريين بالإثيوبيين.

أما إدارة بايدن، وبالرغم من تفاؤل الإثيوبيين بها في أول الأمر- ربما بســـبب خلفيتها الديمقراطية- لما يُعرف عن دعم الديمقراطيين للإثيوبيين، فإنها بدت أكثر تشـــدداً مع حكومـــة أبي أحمد، بل وصل الأمر لحدّ فرض قيود أمنية واقتصادية عليها، وربما يتعلق الأمر في الأساس بالانتهاكات التي حدثت في إقليم التيجراي، ما قد يشـــير إلى أن ملف انتهاكات تيجراي مدخل مهم لإدارة بايدن للضغط على إثيوبيا لإجبارها أو إقناعها بتقديم تنازلات في ملف ســـد النهضة[٣].

(١) https://news.un.org/ar/story/2021/07/1079382 :الرابط. تاريخ الزيارة: 11/10/2021.

(٢) نور الدين عبدا، ٢٠٢٠، سد النهضة: بين إرث ترامب وبراغماتية بايدن. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4855.

(٣) المرجع السابق.

- الصين:

يصف البعض موقف الصين من مشـــروع ســـد النهضـــة بالغموض، وهو وصفٌ دقيق، ومعروف على الدوام عن العمل الدبلوماسي الصيني، لكن مع ذلك تبقى حقيقة دعم الصين لإثيوبيا في بناء السد غير خافيـــة، خاصةً بعد أن أعطت إثيوبيا عقود الســـد لشركتَين صينيتَين، إحداهما مجموعة Gezhouba الصينية (شـــركة هندســـية مملوكة للصين مقرها ووهان)، تم التعاقـــد معها مقابل ٤٠,١ مليون دولار لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مســـبقاً حول تشييد سد النهضة الإثيوبي الكبير GERD، كما منحت شركة الكهرباء الإثيوبية شركة صينية أخرى تُدعى (فويت للطاقـــة الكهرومائية المحدودة) عقـــداً قيمته ١١٣ مليـــون دولار للمشـــاركة في بناء الســـد. وكنوع من إظهار التقارب السياسي بين البلدَين؛ قامت الصين في ٢٠١٩م بإلغاء الفائدة من القروض الإثيوبية، التي تُعدّ من أكثر الدول الإفريقية مديونية لدى الصين[١].

وعلى الرغم من هذا؛ أعلنت الخارجية الصينية فـــي بيان لها، في يونيـــو ٢٠٢٠م، أنها تدعم إثيوبيا والســـودان ومصر لحل الخلافات من خلال الحوار في أزمة سد النهضة[٢].

- الاتحاد الأوروبي:

الاتحـــاد الأوروبي مـــن المراقبين لأزمة ســـد النهضة، باعتبار وجود شريك مهم كمصر طرفاً في الموضوع، ولما يمثله اســـتقرار المنطقة من أهمية بالنســـبة له، خاصة أن هذه المنطقـــة تحديداً تُعد من أكثر المناطق التي تشـــهد تدفقـــاً للهجرة غير الشرعية.

دخل الاتحاد الأوروبي إلى النقاش بشـــأن ملف سد النهضة بقوة بعد أن سادت الأجواء غيومٌ كثيرة، ودعَا في تصريحاته الدول الثلاث (إثيوبيا والسودان ومصر) إلى حل المشـــكلة عبر الحوار. لكن بالنظر إلى حجم التأثير الأمريكي والصيني؛ فإننا نستطيع أن نقـــول: إن الاتحاد الأوروبـــي لا يبدو طرفاً دولياً قوياً في المســـألة، ولا يُعد مـــن الفاعلين في هذا الملف.

د- موقف السودان من سد النهضة:

اتسم موقف الســـودان الرســـمي منذ البداية بالموافقة الضمنية على بناء ســـد النهضة، خاصة لما يمثله السد كمشـــروع نهضوي واقتصادي كبير، يستطيع أن يُحدث تحولات إيجابية في بنية الاقتصاد ومســـارات التنمية الإثيوبية بدرجة أولى والإقليمية بدرجة ثانية، وقد تمثلت هذه الموافقة الســـودانية (بجانب مصر طبعاً)، في التوصل مع إثيوبيا لاتفاق حول إعلان المبادئ التي تحكم عملية بناء السد.

وما يجدر ذكره هنا أن التخطيط لبناء السد قد بدأ سرّاً، ولم يُكشف عنه للخارج، وخصوصاً لدولتَي المصب، إلا بعد الشـــروع في العمل فيه نسبياً، وهو ما لا يجوز في مسألة فنية بحتة، ليس فقط متعلقة ببناء ســـد، بل بأضخم ســـد في إفريقيا، فالســـد المبني على نهر تتقاســـمه أكثـــر من دولة لا يصبح شـــأناً داخلياً، فضلاً عن القوانين المنظمة لتقاسم منافع مثل هذه الأنهار بين جميع الدول المشاطئة[٣].

كانت هذه أولى مثيرات القلق بالنسبة للسودان، الـــذي مضـــى بالرغم من هـــذا فـــي مواقفه غير المتشـــددة في التداول مع الحكومة الإثيوبية بشأن

(١) الصين تدعم حل أزمة سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا عبر الحوار (بيان). الخارجية الصينية، ٢٠٢٠، مركز القلم للدراسات والأبحاث، الرابط: https://D8%A7%D9%/29/06/elqalamcenter.com/2020 %8A%84%D8%B5%D9%

(٢) سانيا رحمان، ٢٠٢٠. بالأرقام والحقائق... الدور الصيني في بناء سد النهضة الإثيوبي. أخبار الآن، الرابط- تاريخ التصفح ١٦/ ٧/ ٢٠٢١م-: https://www.akhbaralaan. /05/06/net/news/world/2020

(٣) محمد جلال هاشم، ٢٠١٦، رسالة كجبار: من أجل السودان لا من أجل قرية (قضايا السدود بشمال السودان). شفق للنشر والإنتاج الإعلامي، ص١٧٢.

مشـــروع الســـد، مع ذلك فإن مواقف السودان غير المتشـــددة لم تكن تعني غياب رؤية ســـودانية لبناء السد، أو عدم قدرة الحكومة السودانية على تقديم تحليلات لخبراء ســـودانيين، لكـــن الأمر كان يتعلق بحكومة البشير التي أطيح بها عبر ثورة شعبية، فقد دفع كثيرٌ من الخبراء السودانيين برؤى فنية متكاملة عن طبيعة بناء الســـد والجوانب السلبية والإيجابية المتعلقة ببنائه، ولكن تم تجاهلها كلها، وبالمقابل تم الدفع بوجهات نظر سياســـية، والتعامل مع القضية ضمن إطار الخطاب السياسي للحكومة.

وجـــاءت أول موافقة للســـودان على بناء ســـد النهضة بصوت خافتٍ عقب تعلية ســـد الروصيرص في يناير ٢٠١٣م، ثم بصوت عالٍ ٥ نوفمبر ٢٠١٣م، خلال تدشـــين مشروع ربط شـــبكتَي كهرباء إثيوبيا والســـودان، عندما أعلن الرئيس الســـابق البشير (بحضور رئيس الوزراء الإثيوبي الســـابق ديسالين) تأييده المطلق لبناء سد النهضة، ليس هذا فحسب؛ بل كان قبلها قد وجّه بتحويل الآليات المســـتخدمة في تعلية سد الروصيرص إلى إثيوبيا لمساعدتها في بناء ســـد النهضة. وقد نُقل عنه قوله: إن «حكومته تدعم الموقف الإثيوبي في إنشاء سد النهضة، لأنها ســـتحظى بنصيب كبير من الكهرباء التي سينتجها السد»، واستطرد- بحسب المصدر- قائلاً: «ساندنا سد النهضة لقناعة راسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم، بما فيه مصر، وسنعمل عبر اللجنة الثلاثية يداً بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة»[1].

ولكن بعـــد الإطاحة بالبشـــير وحكومته عرف ملف السياســـات والعلاقات الخارجية في السودان تحولات كبيرة مع الحكومة الجديدة، وقد اتســـمت بتفاهم كبير مع أديـــس أبابا في البداية، خاصةً مع توسطٍ أبي أحمد في ملف التفاوض بين قوى الحرية والتغييـــر والمجلس العســـكري، فـــي أعقاب فض الاعتصام والانقســـام الحاد بين القوى السياســـية المدنيـــة التي كانت تمثل رأس ثورة ديســـمبر، وبين العسكر.

لكن هـــذه المرّة لم تفوّت الحكومة الســـودانية الجديـــدة أي فرصـــة دون الحديث بصوت عالٍ عن المصالح الســـودانية فـــي المقـــام الأول، حتى لو من باب الكســـب السياســـي على مســـتوى الداخل الســـوداني، وهو ما دعم موقف السودان الراهن من مشـــروع السد، فقد بدأ السودان في إظهار مخاوفه بشـــكل علني، وأبدى رأيه في كثيرٍ من الأمور الفنية التي تتعلق بطبيعة الســـد وموقعه وحجمه والتخزين فيه، دون إغفال الجانب الإيجابي لمشروع السد في حال معالجة الأمور مثار الخلاف.

وتبدو سمة المخاوف الســـودانية مركبة وذات أوجه متعـــددة، تتراوح مـــا بين طبيعـــي جغرافي واقتصادي سياســـي، يُستشف ذلك من التصريحات التي أدلى بها وزير الموارد المائية السوداني السابق ياسر عباس لقناة بي بي سي، فعلى الرغم من تأكيده أن سد النهضة الكبير سيحسّـــن كثيراً من إمكانية توقّع وحســـاب تدفق المياه في نهـــر النيل، ويمكن أن يوفر للســـودان موسماً زراعياً ثالثاً، إلا أنه شدد على أنه «من دون اتفاقية؛ يُشكل السد تهديداً فعلياً للناس في دول مصب النهر... لكل من البيئة وســـبل عيش الناس»، وأشـــار إلى أن السودان سيعاني أكثر من مصر إذا قلل ملء السد كمية المياه القادمة إلى السودان، لأن مصر لديها مخزون احتياطي كبير من المياه خلف سد أسوان[2].

أ- مخاوف السودان الجغرافية والبيئية:

مع موقف حكومة البشـــير المطـــاح بها، الذي

(١) المصدر السابق.

(٢) زينب محمد صالح، ٢٠٢١، سد النهضة: لماذا بات السودان أكثر تشددا مع إثيوبيا في قضية السد، بي بي سي.. الرابط https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56833732. تم التصفح بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٢١

اتضح أنه سياسي بامتياز، فإن المخاوف السودانية المتعلقة بالطبيعة الجغرافيـــة والبيئية لم تكن تثار في الدوائر الرســـمية، بل كانت مجرد آراء منشورة هنا وهناك، إذ أدلى كثيرٌ من الخبراء الســـودانيين بآراء يمكن الرجوع إليها لمعرفة حجم الخطر الذي يمكـــن أن ينجم ما لم يوضع اعتبار لطبيعة جغرافية المنطقـــة أثناء وضع التصورات الهندســـية للســـد وما يتعلق بكمية المياه المـــراد تخزينها فيه، حيث تقف الهضبة الإثيوبيـــة ومنطقة الأخدود الإفريقي بما تشـــمل من بلدان (جيبوتي، الصومال، إريتريا، إثيوبيا، السودان، كينيا، أوغندا، تنزانيا، زامبيا) فوق قنبلـــة موقوتة لو انفجرت لن تبقي ولا تذر، ذلك أن البحر الأحمر ليس ســـوى الجزء الأساسي من هذا الأخدود.

الأمر الخطير أن هذا الأخدود يعاني من صدع في نهاياته الجنوبية ومن كســـر لا يني في الاتساع كل يوم، فيما يُعرف بالوادي المتصدع Rift valley بإثيوبيا، هذا الكســـر لا يحتاج إلا لحدوث زلزال من النـــوع الكبيـــر كيما يتحول إلى أخـــدود لا يقل عن أخدود البحر الأحمر، وفي حال حدوثه سيكون سد النهضة أحد الضحايا حيث ســـينهار، وسيؤدي هذا الســـيناريو الكارثي بالطبع إلى غـــرق منطقة إقليم النيل الأزرق الســـوداني، حتـــى العاصمة الخرطوم والجزء الشمالي من السودان.

في مقابلةٍ صحفية (جريـــدة الصحافة، العدد ٧٠٦٦، ٣ أبريـــل ٢٠١٣)؛ قال خبيـــر المياه الدولي ووزير الري الســـوداني الأسبق يحيى عبد المجيد- رداً على ســـؤال حول المخـــاوف المتعلقة باحتمال انهيار السد-: «المخاوف هي أن الخزان يخزن (٦٧) مليـــار متر مكعب من الميـــاه (لاحقاً اتضح أنها ٨٥ مليـــار متر مكعب)، والمياه لهـــا وزن ثقيل، والأرض بالمنطقـــة بها تحـــركات بركانيـــة وزلزالية، ونريد الاطمئنان إلى أن الكســـر الموجود بالبحر الأحمر والتحركات الزلزالية لن تُحدث أثراً في المســـتقبل.

وهناك دراسات منشورة أعدها خبراء من دول غربية وإثيوبيا (نفسها)، تؤكد أنه لو حدث زلزال بالمنطقة فقد ينكســـر القرن الإفريقـــي، لأن المنخفض في القرن الإفريقي هشّ، وهو كسر من القرن الإفريقي إلى إقليم البحيرات الاستوائية... والكسر امتد حتى وصل كينيا ويوغندا وتنزانيا...»[1].

خريطة توضح منابع نهر النيل وموقع سد النهضة:

المصدر: http://picturekios.web.app

ب- مخاوف السودان الاقتصادية والسياسية:

على الرغم من ذهاب الرواية الرسمية السودانية القديمة إلى التســـليم بالفائدة الاقتصادية المطلقة لسد النهضة بالنسبة للسودان؛ فإن هذه السردية قد تغيرت كثيراً فـــي الفترة الأخيرة، خاصة مع إصرار الجانب الإثيوبي على إخفاء معلومات فنية مهمة عن الجانب الســـوداني، لكن الأكثر إقلاقاً هو عدم قدرة الســـودان على تنظيم جريان المياه وتشغيل سدوده علـــى مجرى النيل الأزرق، في ظل حجب المعلومات

(١) المصدر السابق.

من الجانب الإثيوبي، وهو الذي يعتمد عليه في الري ورفد كثير من محطات مياه الشـرب. ومع أول ملء للسد تكبد السودان خسائر كبيرة، تمثلت في خروج كثير من محطات المياه من الخدمة، ونقص كثير من مياه الري التي ترفد المساحات المزروعة.

وكان أحد وزراء الري السـودانيين السـابقين قد قال: «إن السـعة التخزينية للسـد تترتب عليها أضرار خطيرة، بسـبب حجز مياه الفيضان، تشمل اسـتحالة ملء خزاني الروصيرص وسـنار، وتوليد الكهرباء منهما، واسـتحالة توفيـر مياه الري على طول النيـل الأزرق خلال فترة الملء وهي ٤٦ يوماً، علاوةً على أن حجز ميـاه الفيضان وحجز الطمي يؤثر على الزراعة والميـاه الجوفية والري الفيضي والغابات والبسـاتين»، وهي كوارث تحيق بالاقتصاد السـوداني، مع اعتماد قطاع كبير من ساكني إقليم الأزرق على نمط الزراعة المطرية، وكذلك نسف أي إمكانية لإقامة مشاريع زراعية كبرى هنالك مستقبلاً بالنسبة للسودان[1].

أما أقوى المخاوف السياسية السودانية؛ فتتعلق بحديث إثيوبيا المسـتمر بأن بناء السـد وملئه هو شـأن سـيادي إثيوبـي، وهو حديث للاسـتهلاك السياسـي، وطريقة لضمـان الاصطفاف الداخلي وكسـب ود المجتمع الإثيوبي، بتحويل قضية السد إلى قضية تتعلق بالشـخصية الإثيوبيـة ومكانتها إفريقياً وعالمياً.

ذلـك؛ بالإضافة إلـى إقحام إثيوبيا لمسـألة اتفاقيـات الميـاه التاريخية في التفاوض بشـأن الاتفاقية الملزمة المتعلقة ببناء سـد النهضة، وهما أمران مختلفان جذرياً، لكنه سـلوك يُفهم في سياق محاولات إثيوبيا لكسـب الوقت، فـي ظل كثير من التحديـات الداخلية التي تلقي بظلالها على الوضع فـي إثيوبيا، بل وتهـدد بانهيار الدولـة الفيدرالية العائمة على بحر من الصراعات الإثنية التاريخية.

وهناك إشكالٌ سياسـي آخر، ساهم فيه إعلام الجانبين المصري والإثيوبي، وهو تصوير السـودان كوسـيط في القضية، وليس طرفـاً فيه، ففي كل الدوائـر المهتمة بالحديث عن سـد النهضة يكون التركيز علـى إثيوبيا ومصر بشـكل كبير، مع ذكر السودان على مضض، وهو خطأ إستراتيجي، حاولت الدولتـان حله، لكنهما وقعتَا أيضاً في خطأ مزدوج، وهو محاولة استتباع السـودان هذه المرّة أو جعله منحازاً لطرفٍ دون الآخر. لكن المواقف السودانية الأخيرة في جـولات التفاوض أثبتت أن السـودان طرف أساسـي ومهـم في القضية، ولـه مصالحه التي يسـتطيع الدفاع عنها، دون الإخلال بالروابط التاريخية والأخوية مع الدولتَين الجارتَين.

المحور الثالث: مسار العلاقات بين البلدين:

منذ سقوط البشـير، وبروز الحكومة الجديدة، مناصفة بين قوى الحرية والتغيير والعسـكر، كانت العلاقـات السـودانية الإثيوبية قويـة، خاصة لما يُعـرف عن قرب معظم مكونات الحرية والتغيير من حكومة أديس أبابا، إذ كانت أديس أبابا مكاناً لمعظم أنشطتها أو لأنشـطة المنظمات التي تمثلها عندما كانـت هذه القوى في صفـوف المعارضة، وبجانب الجهود الكبيرة التي قـام بها أبي أحمد لردم الهوة بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري، ودفعه للعملية السياسية في السودان التي أنتجت الحكومة الحالية، فإنه قد لعب أيضـاً دوراً محورياً في دفع رئيس الوزراء السـوداني عبد اللـه حمدوك وعبد العزيز الحلو رئيس الحركة الشعبية- شمال، لتوقيع اتفاقية مهمة، ربما تمثل مدخلاً جديداً لدفع جهود السلام في السودان.

(١) معـتز موسـى (وزيـر الكهـرباء والسـدود السـوداني السابق)، ٢٠١٤م، سياستنا المائية بعيدة عن المحاور وسد النهضة سيفيد دولتي المصب، (مقابلة مع وكالة الأناضول) الخرطوم. http://www.sudaress.com/sudansafari/37044

لكن هذا الحال قد تغيّر نسبياً الآن، وأخذت العلاقات السودانية الإثيوبية انعطافات حادة جعلتها متوترة نوعاً ما، خاصة بعد تعنت إثيوبيا في ملف السد، وعدم تعاونها في أكثر الملفات حساسية أو التي تحمل المصالح المشتركة بين البلدين، وإقدامها على الملء الأول عبر قرار أحادي، وتداعيات هذا الإجراء على السودان، والأدهى والأمرّ إصرارها على المضي قدماً في الملء الثاني في يوليو ٢٠٢١م.

لكن ما يجب الإشارة إليه هنا: هو أن الحكومة السودانية في ظل صراع النفوذ بين المكونَين المدني والعسكري ليست كياناً واحداً يعبّر عن سياسات منسجمة، لكن على الرغم من قرب المكوّن المدني من حكومة أبي أحمد بعكس المكوّن العسكري، فإن تورط أبي أحمد وحكومته في العمل على الكسب السياسي، واستخدام السد في حملتهما الدعائية لتقوية موقفهما الداخلي، جعل المكون المدني بالحكومة السودانية في حرج أمام رغبته في ترجمة هذا التفاهم والتقارب على مستوى اتفاقية مرضية للأطراف الثلاثة، وازدادت الأمور سوءاً ومسار العلاقات تعقيداً بقيام إثيوبيا بالملء الثاني بشكل أحادي مكرر[١].

ودون مواربة؛ فإننا نستطيع القول إن ملف الحدود أيضاً يتداخل في رسم الموقف العام للحكومتَين، ويشكّل محركاً مهماً في مسار العلاقات السودانية الإثيوبية، إذ تزداد الحدة والتوتر بشأنه أكثر من أي وقتٍ مضى، مع وجود مناوشات ومواجهات متقطعة، وتعتبر المواقف المتجددة غير المفهومة من الحكومة الإثيوبية هي الإشكالية الكبرى، وردة عن استقرار العلاقات بين الدولتين، وتشكل صدمة حقيقية للرأيين الرسمي والشعبي في السودان، إذ لم تكن سودانية مناطق مثل الفشقة الصغرى والكبرى محل نزاع رسمي بين الحكومتين، بل ظل سلوك مجموعات مثل الشفتة تلقى إدانة الحكومتين، وهنا يمكن الأخذ ببيان الحكومة السودانية، الذي جاء فيه استغرابها بشأن تسمية إثيوبيا لقضية الحدود بـ«النزاع الحدودي»، بعد أن ظلت إثيوبيا معترفة بتبعية الفشقة للسودان منذ ١١٨ عاماً[٢].

ونتيجة لذلك؛ يعود مسار العلاقات السودانية الإثيوبية إلى وضع أشبه بما كانت عليه ما قبل سقوط مانغستو والديرغ، عندما كان السودان يعتبر إثيوبيا الخطر الأكبر عليه ومهدداً مباشراً لمصالحه واستقراره، ولكن بديناميات مختلفة قليلاً، في مقدمتها الأمور الفنية المتعلقة بالسد، ورفض إثيوبيا لأي اتفاق قانوني ملزم لها في عملية الملء.

ولا يبدو مسار العلاقات، بحالة التوتر الحالية، بعيداً عن سيناريو المواجهة الشاملة بين حكومتَي البلدين، على الرغم مما تمر به إثيوبيا من أوضاع داخلية معقدة، تتمثل فيما سماه أبي أحمد العمل على إنفاذ القانون في إقليم تيجراي، وكذلك انفتاح جبهة جديدة بعد انفلات الوضع نسبياً في إقليم بني شنقول جموز، وهي للمصادفة المنطقة التي يوجد فيها سد النهضة، وكذلك برغم الوضع الاقتصادي والانقسام السياسي الذي يتسع كل يوم في السودان وحجم التحديات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي فيه. وإضافةً لهذا؛ فإن تغاضي حكومة أبي أحمد المستمر عن اعتداءات

(١) مصدر سابق.

(٢) الطاهر أبو هاجة (مستشار رئيس مجلس السيادة السوداني)، ٢٠٢١، حول بيان لجنة الحدود الإثيوبية: https://www.facebook.com/521187357923406/posts/498277070843

الشفتة، ومحاولة تبنيها رسمياً لخطاب حكومة إقليم الأمهرا ومليشياتها، وتثبيتها رسمياً لأحقيتها للفشقة، يجعلها تنقل المواجهة إلى مربع الحرب الشاملة مع الحكومة السودانية.

النتائج:

١- أن العلاقات السودانية الإثيوبية ديدنها التوتر، وعدم التعاون في أزمنة والهدوء والتعاون في أزمنة أخرى، أي أنه لا ثابت فيها إلا التحولات. وبالنظر إلى علاقات البلدين الراهنة بشأن ملف سد النهضة فإن التوتر يبدو كبيراً، وقد يؤدي إلى ما لا تُحمد عقباه، مع تحذير السودان المستمر لإثيوبيا من المضي قدماً في مسار فرض السد وتشغيله بالتصور الإثيوبي كأمر واقع، دون الاعتداد بمخاوف دولتي المصب، مع تأثير كبير لملف الحدود في العلاقات السودانية الإثيوبية.

٢- أن سد النهضة له وقع خاص في نفوس الشعوب الإثيوبية، وهو أقرب ما يكون إلى باعث جديد للساعين إلى تخليق وعي الأمة الإثيوبية (الإثيوبيانية)، ولم يعد مقبولاً لديهم الحديث عنه بسوء حتى من ناحية فنية بحتة، ومن ثم صار الإشكال هنا متعلقاً بجعل السد أداة سياسية في المقام الأول، وثانياً لزيادة تضخيم الذات الوطنية للإثيوبيين، وهو ما يؤدي لفقدان روح التعاون والتكامل بينهم وبين بقية شعوب المنطقة، وبخاصة السودان ومصر، ومن ثم قد تقوم بسبب ذلك صراعات لا تنتهي بسهولة.

٣- أن سد النهضة كأي مشروع تنموي آخر له إيجابيات وسلبيات، وإبداء المخاوف الموضوعية المتعلقة ببنائه لا يعني العداء لحكومة أو شعوب إثيوبيا، بقدر ما يعني محاولات لتقليل سلبيات بناء السد، والاستفادة القصوى مما يوفره من طاقة أو فرص تنموية جديدة، خاصة أن السد يقع على نهر دولي، وتعتمد عليه أكثر من أمة في معاشها ووجودها.

٤- أن تحويل ملف سد النهضة إلى مشروع سياسي خلق مأزقاً سياسياً لإثيوبيا في علاقتها بالسودان ومصر، وقع فيه أبي أحمد وكل حكومات إثيوبيا في اليوم الذي جعلوا فيه إكمال بناء السد ملفاً انتخابياً، وعاملاً أساسياً في عملية تخليق وعي إثيوبي جمعي، ووضع هدف واحد يجعل من حلم بناء نموذج الأمة (الإثيوبيانية) طرحاً مقبولاً وقابلاً للتحقق؛ على حساب علاقتها بجارتيها السودان ومصر.

التوصيات:

١- قد يكون على إثيوبيا، وبخاصة أبي أحمد، العودة لسابق بداياته المميزة بتصفير مشكلات إثيوبيا الخارجية، بتصالحه مع المعارضين والقوى الداخلية ثم مع إريتريا ووعده بالالتزام بتنفيذ ما جاء في إعلان المبادئ، والتي من أهمها أن ملء السد يخضع للتشاور والتنسيق مع دولتَي المصب السودان ومصر، وهو طرح قانوني وسياسي يرنو إلى تعبيد الطريق نحو رؤية تكاملية، تتيح للدول الثلاث، وكل دول القارة بعد ذلك، عقد توافقات ووضع رؤى اقتصادية وتنموية مشتركة، تعمل على تنمية اقتصاداتها.

٢- إن أفضل إطار لتداول القضية هو الإطار الإفريقي الداخلي، باعتباره الوحيد الذي يضمن تحقيق حل توافقي دون مآرب أخرى، أما تدويل القضية؛ فيعني دفع القضية إلى رقعة سياسات المحاور، وما يكتنفها من إستراتيجيات تتبع للقارة، وبالتالي يبدو مقترح إعطاء دور أكبر للخبراء الأفارقة وإعادة الثقة إلى آليات الاتحاد الإفريقي للمساهمة في حل هذه القضية، مسألة ملحة، وقد تكون مدخلاً لإعادة بناء الثقة، خاصة لما بدا أنه انسداد في الأفق بين الدول الثلاث، التي ظلت تتفاوض على مدار تسع سنوات دون الوصول إلى حل ■